

Distr.: General
12 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات
السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون
الخاصون للأمين العام

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لمكتب المبعوث الخاص للأمين
العام إلى اليمن لعام ٢٠١٦، البالغة ٩٠٠ ٩٣٢ ٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية
من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

151015 141015 15-17640 (A)



مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

(٩٠٠ ٩٣٢ ٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ - منذ بداية الانتفاضة في اليمن في أوائل عام ٢٠١١، بذل الأمين العام مساعيه الحميدة لتعزيز السلام والاستقرار من خلال الحوار والمفاوضات. وفي القرارات ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة وتكثيفها. ويستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية منتظمة بشأن اليمن وفقا لدورة الإبلاغ الحالية الممتدة ٦٠ يوما التي حددها المجلس في قراره ٢٢٠١ (٢٠١٥).

٢ - ولكفالة التنفيذ الكامل والفعال لقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، إلى جانب مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها الموقعيتين في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بتيسير من المستشار الخاص، أنشأ الأمين العام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن وفقا لتبادل للرسائل مع رئيس مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/469 و S/2012/470). وبناء على طلب من الأطراف اليمنية، دعم المكتب تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي من خلال مواصلة جهود الوساطة السياسية والتيسير وتشجيع مشاركة جميع الأطراف، بما في ذلك الفئات التي كانت في السابق مستبعدة ومهمشة، مثل الحركات الشبابية والمجموعات النسائية والحراك الجنوبي وحركة الحوثيين.

٣ - وبدعم وتيسير من الأمم المتحدة، وبعد ستة أشهر من التحضير وعشرة أشهر من المداولات، اعتمد بتوافق الآراء ٥٦٥ مندوبا يمثلون جميع الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تقريرا نهائيا تضمن خطة لإنشاء دولة اتحادية جديدة قائمة على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة. وبعد المؤتمر، دخلت عملية الانتقال مرحلتها التالية من خلال إنشاء لجنة لصياغة الدستور. وقامت تلك الهيئة، المكلفة بصياغة دستور جديد على أساس التقرير النهائي للمؤتمر، بوضع المشروع الأول للدستور في صيغته النهائية بدعم من خبراء دستوريين تابعين للأمم المتحدة.

٤ - ورغم التقدم العام المحرز في عملية الانتقال السياسي، شهدت منذئذ الحالة في اليمن تغيرات كبيرة. فقد اشتد النزاع المتواصل بين الحوثيين والجماعات المسلحة الأخرى والقوات الحكومية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء. وفي حين توسط

المستشار الخاص في اتفاق أنهى على الفور المواجهات العنيفة، فقد استمر الحوثيون مع ذلك في إحكام سيطرتهم على صنعاء وأماكن أخرى، بل إنهم زادوا في تصعيد الوضع بمواصلتهم التوسع في مناطق جديدة.

٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قدّم الرئيس ورئيس الوزراء استقالتهما، ووضعا قيد الإقامة الجبرية، مما أدى إلى اندلاع أزمة سياسية. ويسّر المستشار الخاص جولات من المفاوضات الشاملة للجميع في محاولة لحل المأزق السياسي والتوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن. وأصبح الوضع أكثر تعقيدا في شباط/فبراير ٢٠١٥، عندما فر الرئيس من محل الإقامة الجبرية إلى عدن، وتراجع عن استقالته، ليلوذ بعد ذلك بالفرار إلى المملكة العربية السعودية حيث أعاد تشكيل الحكومة في المنفى.

٦ - وبناء على طلب من الرئيس، شرع ائتلاف مكون من عدد من البلدان بقيادة المملكة العربية السعودية، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، في توجيه ضربات جوية تستهدف الحوثيين ومواقع لجهات متحالفة معهم. وبالتزامن مع ذلك، اشتد القتال البري في اليمن وانتشر، مما أدى إلى حالة طوارئ إنسانية.

٧ - وفي غضون ذلك، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥)، تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية.

٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، عُيّن مبعوث خاص جديد برتبة وكيل للأمين العام. وزار المنطقة، بما في ذلك اليمن، عدة مرات للتواصل عن كثب مع جميع الأطراف. ورُتب للمشاورات اليمنية الأولية في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وواصل بعد ذلك جهوده الرامية إلى إعادة اليمن إلى طريق السلام.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٩ - تتولى إدارة الشؤون السياسية مسؤولية تقديم الدعم الإداري والفني لمكتب المبعوث الخاص. وشعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا هي الكيان الرئيسي داخل إدارة الشؤون السياسية الذي يوفر الدعم للمكتب.

١٠ - وتقدم أيضا شعبة السياسات والوساطة وشعبة المساعدة الانتخابية والشعب الأخرى المساعدة إلى المكتب، حسب الاقتضاء. وتقدّم إدارة الدعم الميداني الدعم الإداري للمكتب في اليمن. أما المشورة بشأن السلامة والأمن فيتلقاها المكتب وغيره من كيانات الأمم المتحدة

الأخرى في اليمن، بصورة منتظمة، من إدارة شؤون السلامة والأمن. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، بحسب الحالات وعلى أساس استرداد التكاليف، بتوفير الدعم في شكل ضباط أمن لتوفير الحماية المباشرة تكمل جهودهم جهود فريق الحماية المباشرة القائم، وذلك في حال ظهور زيادة مفاجئة في هذه الاحتياجات. ويتولى مكتب الدعم المشترك في الكويت إنجاز المعاملات المتعلقة بالموارد البشرية.

١١ - ويعمل مكتب المستشار الخاص، في أدائه لمهامه، بشكل وثيق مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في اليمن. أما تبادل المعلومات والتنسيق على المستويين العملي والرفيع على نطاق المنظومة فيتم من خلال اجتماعات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية باليمن.

١٢ - ويقوم المبعوث الخاص ومكتبه، في سياق أداء دور المساعي الحميدة للأمين العام، بالعمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء ومجلس الأمن، ومع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، ومع الشركاء الدوليين الآخرين.

١٣ - وتجري الأعمال المتعلقة بصياغة مشروع الدستور وإصلاح النظام الانتخابي، وغير ذلك من المهام المتصلة بعملية الانتقال، بتنسيق وثيق مع المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقدم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٤ - أتاح إنشاء البعثة في اليمن في منتصف عام ٢٠١٢ الشروع في عملية الانتقال من خلال تيسير العملية السياسية والاضطلاع بمهام الرصد وتقديم الخبرات التقنية.

١٥ - ومن الإنجازات الهامة التي تحققت الاحتتام الناجح لمؤتمر الحوار الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ باعتماد تقرير نهائي وقعته جميع الأطراف. وحدد التقرير إطار ومبادئ إنشاء دولة اتحادية ديمقراطية جديدة، وأتاح بدء عملية وضع الدستور. وبدأت لجنة صياغة الدستور عملها. بمعتكف عقده في آذار/مارس ٢٠١٤، بدعم من خبراء دستوريين تابعين للأمم المتحدة. وبفضل جهود التيسير والوساطة التي بذلها المبعوث الخاص، توصلت اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع أول للدستور الجديد في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٦ - ورغم وضع المشروع الأول في صيغته النهائية، ما زال هناك العديد من العقبات قبل أن يتسنى تقديم الدستور لاعتماده، بما في ذلك استعراضه والموافقة عليه من الهيئة الوطنية

للإشراف على تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء مشاورات عامة لكفالة المشاركة الشعبية الواسعة والشفافية. ويمكن توقع إجراء مناقشة سياسية مستفيضة بشأن العديد من المسائل الدستورية، من قبيل النظام الاتحادي، قبل أن يتسنى الاتفاق على مشروع نهائي واعتماد الدستور. ويتطلب ذلك بذل جهود وساطة مكثفة.

١٧ - ويتعين القيام بالمهام المشار إليها أعلاه بمجرد توقف المواجهات العسكرية واستقرار الوضع حتى يتسنى مواصلة الانتقال السياسي.

١٨ - وسعياً إلى تشجيع التسوية السلمية للتراع، يواصل المبعوث الخاص جهود الوساطة التي يبذلها من أجل إتاحة استئناف عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة بقيادة يمنية تستجيب لمطالب الشعب وتطلعاته المشروعة.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٩ - يُتوقع أن يظل انخراط مجلس الأمن فعالاً وشديداً، بما يشمل طلب تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس (كل ٦٠ يوماً). ويتولى المبعوث الخاص مسؤولية تقديم التقارير إلى المجلس، وبالنظر إلى التحديات المتوقعة أن تواجه عملية الانتقال السياسي، يمكن توقع أن يقدم المبعوث الخاص إحاطات إعلامية متكررة بشأن مجموعة من المسائل المحددة.

٢٠ - وفي ضوء الأزمة المستمرة في اليمن، شهد الجدول الزمني لعملية الانتقال حالات تأخير لا مفر منها. ويُتوقع بعد انتهاء الأعمال العدائية إنجاز الكثير من المهام المتبقية في إطار هذه العملية، ومنها عقد مشاورات عامة واسعة وشاملة للجميع بشأن مشروع الدستور الجديد، واعتماد الدستور، وإصلاح هيكل الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء انتخابات عامة.

٢١ - ويُتوقع أن يعاد تشكيل الهيئة الوطنية للإشراف على تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني من أجل ضمان تمثيل عادل للأطراف التي شاركت في المؤتمر. وستقوم الهيئة باستعراض واعتماد مشروع الدستور، الذي يمكن بعد ذلك توقع طرحه للاستفتاء في النصف الثاني من عام ٢٠١٦. واستناداً إلى ذلك الدستور، يُتوقع وضع قوانين انتخابية جديدة تفضي إلى إجراء انتخابات عامة لإتمام الفترة الانتقالية.

٢٢ - وتعيش اليمن في أتون حرب أهلية وأزمة سياسية معقدة. وقد أعرب الشركاء في المجال الإنساني عن قلقهم إزاء إمكانية استمرار التراع وما يحدثه من أثر على السكان المدنيين. وقد تؤدي أيضاً زيادة عدم الاستقرار السياسي ومخاطر التراع إلى تعقيد ما يُبذل من جهود إنسانية لتوفير حلول دائمة وسبل عيش مستدامة وتيسير تقدم البلد نحو الانتعاش.

٢٣ - وسيحافظ المكتب على وجوده في اليمن للتواصل بانتظام مع جميع الأطراف السياسية المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري، ولقيادة جهود تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لعملية الانتقال، ولا سيما عمليتي وضع الدستور وإصلاح النظام الانتخابي، ولقيادة جهود المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة لوضع آليات بشأن وقف إطلاق النار وفض اشتباك الجماعات المسلحة وانسحابها من مختلف المقاطعات، وبشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

٢٤ - وفي ضوء البيئة السياسية المتغيرة والدورة المنتظمة لتقديم تقارير إلى مجلس الأمن وفقاً لقراراته، سيواصل المبعوث الخاص العمل انطلاقاً من نيويورك، مدعوماً بعدد قليل من الموظفين، ليظل على اتصال منتظم ووثيق بالدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء المجلس.

٢٥ - وسيجري المبعوث الخاص زيارات منتظمة إلى اليمن والمنطقة للحفاظ على اتصال وثيق بجميع أصحاب المصلحة، ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة وجميع الأطراف السياسية والحوثيون وحركة الحراك الجنوبي، وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون، بما في ذلك المنظمات النسائية والشباب ومنظمات المجتمع المدني.

٢٦ - وستظل الحاجة قائمة إلى أنشطة الاتصال التي يُجريها المبعوث الخاص بصورة متكررة مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بل من المحتمل أن تزداد. ومن المتوقع أن يُجري المبعوث زيارات منتظمة إلى المنطقة، بما في ذلك إلى الرياض والدوحة وأبو ظبي، وعواصم أخرى. كما فيها واشنطن العاصمة وموسكو وبروكسل ولندن، سعياً إلى دعم التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي.

٢٧ - ويرد في الجدول أدناه الهدف المحدد للمكتب والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء الخاصة به.

الجدول ١

الهدف: دعم تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما يسهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في اليمن

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

(أ) إحراز تقدم نحو تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة (أ) زيادة عدد مبادرات السياسة العامة أو الإجراءات التشريعية التي تعزز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية
الوطنية

مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

التقدير لعام ٢٠١٥: صفر

الهدف لعام ٢٠١٦: ٣ مبادرات/إجراءات

(ب) إحراز تقدم نحو تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات عامة شاملة للجميع وقائمة على المشاركة (ب) '١' النسبة المئوية للناخبين المسجلين في إطار النظام الجديد لتسجيل الناخبين

مقاييس الأداء

النسبة الفعلية لعام ٢٠١٤: دائرة انتخابية يبلغ عدد سكانها في سن التصويت ٢٠٠٠٠ نسمة، في إطار مشروع نموذجي

التقدير لعام ٢٠١٥: لا تغيير

الهدف لعام ٢٠١٦: ٧٠ في المائة

'٢' أداء اللجنة الانتخابية لوظائفها بالكامل

مقاييس الأداء

الوضع الفعلي لعام ٢٠١٤: أنشئت اللجنة وبدأت بأداء وظائفها

التقدير لعام ٢٠١٥: أنشئت اللجنة وبدأت بأداء وظائفها

الهدف لعام ٢٠١٦: إعادة تشكيل اللجنة بقدرات محسنة

'٣' زيادة النسبة المئوية للتشريعات الانتخابية المعتمدة. مما يمثل للمعايير الدولية ونتائج مؤتمر الحوار الوطني

مقاييس الأداء

النسبة الفعلية لعام ٢٠١٤: صفر في المائة

التقدير لعام ٢٠١٥: ٢٥ في المائة

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

الهدف لعام ٢٠١٦: ٦٠ في المائة

'٤' عدد المشاورات والاتصالات مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بشأن المسائل الانتخابية
مقاييس الأداء

العدد الفعلي لعام ٢٠١٤: ١٠ مشاورات/اتصالات

التقدير لعام ٢٠١٥: ٥ مشاورات/اتصالات

الهدف لعام ٢٠١٦: ٢٠ مشاورة/اتصالاً

(ج) إنجاز مراحل عملية وضع الدستور

(ج) إحراز تقدم نحو اعتماد دستور جديد

مقاييس الأداء

الوضع الفعلي لعام ٢٠١٤: صفر

التقدير لعام ٢٠١٥: وُضعت الصيغة النهائية لأول مشروع للدستور وجرى تقديمها إلى الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وإلى رئيس الجمهورية

الهدف لعام ٢٠١٦: تقديم المشروع النهائي للدستور إلى الهيئة الوطنية ورئيس الجمهورية بعد إجراء مشاورات عامة

النواتج

- إجراء اتصالات ومشاورات منتظمة مع السلطات اليمنية والجهات المعنية الأخرى بشأن جميع المسائل التي تتصل بتنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها (١٠٠)
- إجراء اتصالات ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي (٥٠)
- تقديم الدعم التقني للأمانة العامة للجنة صياغة الدستور، بما في ذلك دعم المبادرات الإعلامية لتنمية الوعي العام بنتائج مؤتمر الحوار الوطني وعملية وضع الدستور (١)

- إحاطات مقدمة من المبعوث الخاص إلى مجلس الأمن (٦) وإلى الهيئات المعنية الأخرى، بما في ذلك مجموعة أصدقاء اليمن (٢) والجهات المانحة (٢ إلى ٣)
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المعنية الأخرى، بناء على طلبها، وبالتنسيق الوثيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، من أجل دعم احتياجات العملية الانتقالية، بما يشمل تيسير اجتماعات الأطراف المشاركة في الحوار الوطني (١٠) وتنظيم حلقات عمل (٥) العوامل الخارجية

٢٨ - يُتوقع أن يتحقق الهدف بشرط وقف أعمال القتال الحالية، وتهيئة الظروف الأمنية المواتية لتنفيذ الولاية، وتوافر الإرادة السياسية والدعم والتعاون لدى مختلف أصحاب المصلحة، واستمرار تقديم الدعم من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢

الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠١٥-٢٠١٤		الاحتياجات لعام ٢٠١٦			الفرق، ٢٠١٦-٢٠١٥
	الاعتمادات (١)	النفقات التقديرية (٢)	الفرق (٣)=(١)-(٢)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥ (٦)	
تكاليف الموظفين المدنيين	٥٧٨٦,٩	٦٠٥٠,٦	(٢٦٣,٧)	٤٠٠٧,٦	-	٥٤٣,١
التكاليف التشغيلية	٤٧٥٧,٥	٤٣٧٦,٩	٣٨٠,٦	٢٩٢٥,٣	١٦٨,٠	١٠٣٧,٥
المجموع	١٠٥٤٤,٤	١٠٤٢٧,٥	١١٦,٩	٦٩٣٢,٩	١٦٨,٠	١٥٨٠,٦

الجدول ٣
الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٥	الفئة الفنية والفئات العليا															
	أع أ	ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الأمن	الخدمات العامة	الموظفون الدوليون	الموظفون الفنيون المحليون	المتطوعون		
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٦	١	-	١	-	٤	٥	٣	-	١٤	١٣	١	٢٨	٢	٩	-	٣٩
التغير	١	(١)	١	(١)	١	٣	-	-	٤	١	-	٥	١	(١)	-	٥

٢٩ - يعزى الرصيد الحر المتوقع للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، في المقام الأول، إلى حالة التصعيد السياسي والأمني، وهو ما أدى إلى عدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية المقررة والحد من الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات، تقابلها جزئياً النفقات المتعلقة بتكاليف الموظفين التي كانت أعلى مما هو مدرج في الميزانية، وزيادة تكاليف السفر في مهام رسمية والنقل الجوي، نتيجةً لزيادة الجهود الدبلوماسية وعدم توافر رحلات جوية تجارية إلى صنعاء.

٣٠ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للمكتب لعام ٢٠١٦ ما مقداره ٦ ٩٣٢ ٩٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف الموظفين المدنيين (٦٠٠ ٠٠٧ ٤ دولار) لـ ٣٩ وظيفة (وظيفة وكيل أمين عام، ووظيفة برتبة مد-٢، و ٤ وظائف برتبة ف-٥، و ٥ وظائف برتبة ف-٤، و ٣ وظائف برتبة ف-٣، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ووظيفتان لموظفين فنيين وطنيين، و ٩ وظائف من الرتبة المحلية)، بتطبيق معدل شواغر قدره ٢٦ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، وصفر في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، و ١٠ في المائة بالنسبة للموظفين من الرتبة المحلية، فضلاً عن التكاليف التشغيلية (٣٠٠ ٩٢٥ ٢ دولار) التي تشمل السفر في مهام رسمية (١ ١٣٥ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٦٥٩ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٥٣ دولار)، والنقل الجوي (٨٠٠ ٤٩٢ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٢٦٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ١٦٩ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٩٠٠ ١٥٣ دولار).

٣١ - ويبلغ العدد المقترح من الوظائف للمكتب لعام ٢٠١٦ ما قدره ٣٩ وظيفة. وسيضم المكتب، الذي يوجد مقره في نيويورك، خمس وظائف (وظيفة وكيل أمين عام، ووظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وسيضم مكتب الدعم السياسي، الذي يوجد مقره في صنعاء، ١٠ وظائف (وظيفة برتبة مد-٢، و ٣ وظائف برتبة ف-٥، ووظيفتان برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة لموظف فني وطني، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من الرتبة المحلية). وستقدم خدمات الدعم للبعثة من صنعاء، وستشمل ١٠ وظائف (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة لموظف فني وطني، و ٧ وظائف من الرتبة المحلية). وسيضم قسم السلامة والأمن، الذي يوجد مقره في صنعاء، ١٣ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٣، و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة من الرتبة المحلية). وستشمل خدمات الدعم في إدارة الشؤون السياسية ووظيفة برتبة ف-٤، ومقرها في نيويورك.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٦، يُقترح اعتماد زيادة صافية قدرها خمس وظائف للمكتب. وتشمل التغييرات المقترحة ما يلي:

(أ) تسوية وظيفة المبعوث الخاص برفعها إلى رتبة وكيل أمين عام، نظراً لزيادة تعقيد التطورات المتوقعة في اليمن، بالإضافة إلى التغييرات في كلٍّ من ماهية ونطاق دور المبعوث عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة الموظف الأول للشؤون السياسية (مد-١) برفعها إلى وظيفة مدير (مد-٢) في صنعاء، نتيجة لارتفاع مستوى المسؤولية الناشئ عن الدور المنقح للمبعوث الخاص، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). ويحتاج المبعوث الخاص إلى زيادة الدعم المقدم على مستوى رفيع في البلد والمنطقة من أجل تيسير المفاوضات وإحراز تقدم وإنجاز العملية الانتقالية السياسية. وسيُطلب إلى المدير تقديم الدعم إلى المبعوث الخاص في الحفاظ على اتصالات وثيقة مع الحكومة والجهات المعنية الإقليمية على مستوى عالٍ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدير سيدعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى إقامة وقف شامل لإطلاق النار وإنشاء آليات لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، علاوة على الاضطلاع بالإدارة اليومية للعمليات في صنعاء؛

(ج) إنشاء وظيفة كبير موظفي شؤون إصلاح قطاع الأمن (ف-٥) في صنعاء لإسداء المشورة إلى المبعوث الخاص، ودعم جهوده الهادفة إلى تيسير التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع بشأن وقف شامل لإطلاق النار، وتنفيذ ما يتصل بذلك من أحكام تتعلق

بالأمن في قراري مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥) وأي اتفاقات أخرى يتوصل إليها الطرفان؛

(د) إنشاء وظيفة موظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (ف-٤) في صنعاء من أجل توفير الخبرات والقدرات اللازمة لتقديم المشورة إلى المبعوث الخاص بشأن استراتيجيات الحد من التفاعلات العنيفة، بسبل منها وضع اتفاقات شاملة لوقف إطلاق النار و/أو اتفاقات تقتصر على مناطق جغرافية معينة لوقف إطلاق النار، واتخاذ ترتيبات أمنية مؤقتة، وإنشاء آليات لرصد وقف إطلاق النار، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(هـ) إنشاء وظيفة موظف شؤون سياسية (ف-٤) في نيويورك لكفالة تقديم خدمات الدعم المناسبة للمكتب على مستوى المقر، بما يتفق مع دوره المعزز والموسع بموجب قراري مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وضمان التنسيق الفعال بين المكتب وشعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا والشعب المعنية الأخرى ضمن إدارة الشؤون السياسية؛

(و) إنشاء وظيفة موظف إداري (ف-٤) في صنعاء لتعزيز القدرة التشغيلية للمكتب من خلال الاضطلاع بالمسؤولية العامة عن توفير خدمات الدعم الشاملة للبعثة وكفالة المستوى اللازم من القيادة، بما في ذلك التنسيق مع النظراء المعنيين في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي؛

(ز) نقل وظيفة موظف شؤون سياسية (ف-٤) من صنعاء إلى نيويورك، نظرا لتصاعد حدة التراع، وضرورة إقامة اتصالات على نحو أوثق مع أعضاء مجلس الأمن وسائر الجهات المعنية أو المهتمة في نيويورك، بما في ذلك الأمم المتحدة والإدارات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛

(ح) إنشاء وظيفة مساعد إداري (الخدمة الميدانية) في صنعاء لدعم مكتب الدعم السياسي، من خلال توفير مجموعة واسعة من الدعم المكتبي وأداء المهام الإدارية، بما في ذلك التنسيق والتواصل مع النظراء المعنيين داخل المنظمة ومع الشركاء الإقليميين؛

(ط) إنشاء وظيفة موظف لشؤون المالية والميزانية (موظف فني وطني) وإلغاء وظيفة مساعد لشؤون المالية والميزانية (الرتبة المحلية) في صنعاء، نظرا لزيادة تعقيد احتياجات دعم البعثة وبالأستناد إلى الدروس المستفادة؛

(ي) إنشاء وظيفة مساعد لشؤون الإعلام (الرتبة المحلية) وإلغاء وظيفة مساعد لشؤون البحوث (الرتبة المحلية) في صنعاء، على نحو يعكس تركيز المكتب على رصد الاحتياجات من المعلومات وتحليلها والاستجابة لها فيما يتعلق بوسائل الإعلام المحلية.

٣٣ - ويُعزى الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٦ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥، في المقام الأول، إلى الزيادة المقترحة في عدد الوظائف ورتبها، والاحتياجات الجديدة إلى خدمات النقل الجوي في ضوء عدم توافر رحلات جوية تجارية إلى صنعاء، وزيادة احتياجات السفر، يقابلها جزئياً توقف الاحتياجات إلى الخبراء الاستشاريين.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٣٤ - في عام ٢٠١٥، استُخدمت موارد خارجة عن الميزانية يناهز قدرها ٦٠٠.٠٠٠ دولار لدعم المكتب في تنفيذ مهام الدعم المعقدة (سواء كانت مهاماً إدارية، أو مهاماً تتعلق بالموارد البشرية أو بإدارة البرامج) اللازمة لدعم العملية الانتقالية السياسية، بما في ذلك متابعة عملية الحوار الوطني ووضع الدستور وعملية الإصلاح الانتخابي. ويجري السعي للحصول على موارد خارجة عن الميزانية من الجهات المانحة لعام ٢٠١٦، ولكن لم يُعلن حتى الآن عن أي التزامات في هذا الصدد.